امرا ممكنا صح تعلق القدرة به دفعا للعجز قوله ثبت المدعى وهو انه الجزء الذي لا يتجزا اذا فرضناه غير ممكن تفرضه كان انقسامه محالا والقدرة لا تتعلق بالمحال قوله والكل ضعين اي الثلاثة الاقوى والاشهر وجهين قوله اما الاول اي الاقوى وحاصل ما اعترضه به ان اللازم منه ثبوت النقطة وهو غير المطلوب والمطلوب ثبوت الجزء وهو غير اللازم وهذا ان صح فعلى تقدير موضوعية النقطة اما على تقدير جوهريتها كما هو مذهب المتكلمين فاللازم هو المطلوب فان قيل النقطة نهاية للخط ولا خط بالفعل في الكرة فلا نقطة اجيب بان قولهم النقطة نهاية الخط قضية مهملة لا كلية فان نهاية احد سطحي الجسم المحوطي على نقطة بلا خط وكذا المركب قوله ليس حلول السريان الخ قيام الحال بمجموع المحل المنقسم من حيث هو مجموع وكونه صفة له وان لم ينقسم بانقسامه بمعنى حلولا غير سرياني كالنقطة في الخط والاضافة في محلها عند التاويل لوجودها وسمي ايضا حلولا جوازيا والحلول السرياني هو ان يحل كل جزء مقداري من اجزاء الحال في كل جزء مقداري من اجزاء المحل بحيث يلزم من الاشارة الى احدهما الاشارة الى الاخر كحلول ما ورد في الورد قوله واما الثاني والثالث الخ حاصله ان الفلاسفة لا يقولون باجتماع الجسم وتاليه من اجزاء بالفعل حتى يلزم ما ذكر ثم من اجتماع اجزاء الجسم ليس لذاته وان اللازم من دليلكم الثاني هو الاستواء في عدم تناهي كل منهما وهو غير محال انما المحال استواء مقداريهما وهو غير لازم قال في شرح المقاصد واجيب بان الاستواء في الاجزاء يستلزم الاستواء في المقدار ضرورة ان تفاوت المتادير انما هو بتفاوت الاجزاء بمعنى ان ما يكون مقداره اعظم يكون اجزاؤه اكثر فما لا يكون اجزاؤه اكثر لا يكون مقداره اعظم هذا وقد قرر الوجه الثاني بطريق لا يرد عليه اعتراض الشارح حاصله ان كل ممكن مقدور لله تعالى فله ان يوجد الافتراقات الممكنة ولو غير متناهية فالواحد من المفترقات ان امكن افتراقه مرة اخرى لزم قدرته تعالى عليه فيدخل تحت

الافتراقات

الافتراقات الموجوده فلم يكن مفترقا واحدا وقد فرضناه مفترقا واحدا وان لم يمكن افتراقه مرة اخرى ثبت المدعى قوله وليس فيه اجتماع اجزاء اصلا بل هو واحد في نفسه كما هو عند الحس وليس فيه شيء من المفاصل والمقاطع اصلا لكنه قابل لانقسامات غير متناهية قوله واما العظم والصغر باعتبار المقدار القائم به جواب السؤال تقديره اذا لم يكن فيه اجتماع اجزاء اصلا فينبغي ان لا تتفاوت الاجسام بالعظم والصغر وتقرير الجواب ان العظم والصغر باعتبار المقدار القائم بالجسم وهو عارض للصورة لا باعتبار الاجزاء قلة وكثرة لان تالف الجسم عندهم من الهيولى والصورة وقد اورد عليه ان المقدار عرض وجود العرض موقوف على وجود المحل فلا تتوقف كيفيته من الزيادة والنقصان عليه اولى قوله واما ادلة النفي اي نفي الجزء ومحل بيانها وبيان ضعفها مبسوطات الكلام لكن منها الجمهور متاخري الفلاسفة ان الجزء الذي لا يتجزا الوهمي ممكن فرض ثلثة اجزاء متماسة يلقى الاوسط كلا من الطرفين بغير ما يلقى به الاخر فينقسم هو والطرفان ايضا واجيب بان الملاقاة انما هي بالنهاية القابلة للتناهي فيلزم ان يكون للاوسط نهايتان هما عرضان قائمان به لا جزءان فلا يلزم الانقسام ومنها انه لو تحقق امكن فرض صفيحة مركبة من اجزاء لا تتجزا اذا نظرنا اليها رايناها احد وجهيها فاحد الوجهين غير الاخر فيلزم الانقسام واجيب بان المرئي وغيره انما هي النهايتان فلا يلزم الانقسام وفي كل من الجوابين نظر مبين في شرح المواقف قوله نعم في اثبات الجوهر الفرد لجاء الخ يستدعي بيان امور ثلثة الاول وجه التجاء عاذكر الثاني طريق اذا اثبات الهيولى والصورة الى قدم العالم الثالث وجه كون اصول الهندسة مبانيا للتوام حركة السموات وامتناع الخرق والالتيام عليها اي كما في المايع اذا دخلت فيه خشبة ثم اخرجت منه اما الاول فبيانه ان اثبات الهيولى والصورة مبني على نفي الجوهر الفرد اذ بتقدير ثبوته لا هيولى ولا صورة ولا ما يتركب منهما بل صار الجسم بالتركب من جواهر فردة والجوهر عند المتكلمين

Copyright Reading Singapore University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)